



توجيهات صاحب الجلالة في مشكلات التخلف والتمو التي تعترض بلادنا

لقد تفضل صاحب الجلالة نصره الله فنظر في مشكلات التخلف والتمو التي تعترض بلادنا في سيرها الحثيث نحو نهضتها المأمولة، فهداها إلى معالجة شؤونها وإصلاح أحوالها في مختلف ميادين حياتها بتوجيهاته السديدة التالية :

مقدمة

كنا في الخطاب الذي ألقيناه ليلة الاستفتاء على الدستور، والندوة الصحفية التي عقدناها إثر ظهور نتيجة الاستفتاء، دعونا إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف، علماً منا بأن تعبئة القوى وتكاتف الجهود خير وسيلة تتمسك بها أمة تسير في طريق التمو، لبلوغ أهدافها، وتحقيق مطامعها، والوصول إلى الغايات التي تجب وتسعى لادراكها.

وقلنا في خطب مماثلة : «إن من واجب ملك هذه البلاد أن يجد في كل وقت وحين لتوحيد صفوف الأمة حول أهداف وطنية معينة، ويسعى لذلك سعياً متواصلاً في صبر ومثابرة، لا تفت في عضده الصعاب، ولا تفل من غرب عزمته العراقل، ونحن إذ نجد ذلك الجهد، ونسعى هذا السعي، لا ننساق فقط مع الفطرة السليمة، والغريزة القويمة التي تحذو كل مواطن مخلص لهذه البلاد إلى العمل الجماعي والسعي الجاهد لجمع كلمة أمته ولم شعثها وتوثيق روابط أخوتها وتضامنها، بل نؤدي أيضاً رسالة الملك التاريخية بهذا البلد الكريم، ونقوم بواجباتنا المنصوص عليها في الدستور الذي جعل منا في آن واحد رمز وحدة الأمة والساھر على سلامة حدود الوطن. وليست هذه الوحدة في نظرنا جغرافية فحسب، بل هي كذلك وحدة إيمان ومشاعر وأهداف.

واليوم وقد أصبحت أفكار أمتنا عرضة للحيرة والبلبلّة نتيجة تضارب النظريات الاجتماعية وتعدد المناهج الاقتصادية رأينا من واجبتنا أن نسعى للقضاء على تلك الحيرة وهذه البلبلّة ونستأصل شأفة كل داء يعرض وحدة الأمة والتآم جمعها إلى التفتت والانحلال.

هذا ولقد خلونا إلى نفسنا فترة من الزمان، قارنا فيها حالة المغرب الراهنة بحالته قبل عشرة أعوام، وأمعنا النظر في القضايا والمشاكل الناتجة عن نمو البلاد، وحللنا العوامل والأسباب التي خلقت التذمر والاستياء، فأنتجت المقارنة أن المغرب أصبح مستقلاً كاملاً الاستقلال، موحداً بعدما كان مجزأً إلى مناطق، تام السيادة بجلاء القوات الأجنبية عنه، ذا عملة مستقلة، وأن الخدمات الاجتماعية من تعليم وإسعاف وتجهيز اتسعت اتساعاً كبيراً وصار يستفيد منها جميع السكان لأنفسهم ولأولادهم أو لهم جميعاً. كما أنتج التحليل أن عوامل التذمر والاستياء تولد بعضها عن تكاليف الاستقلال وترفعنا عن الموارد المشوبة التي ترهن حريتنا وتمس كرامتنا ؛ وتولد بعضها الآخر عن اتباع الهوى، وانعدام الضمير، وقلة التجربة، وتضخم الاحتياجات، وضالة الامكانيات، وسوء الفهم والتطبيق للحريات التي نمارسها، والحقوق التي نتمتع بها، والديمقراطية التي جعلناها لنظام الحكم أساساً وشعاراً.

وبعد استعراض أنواع الأدواء وأصناف المشاكل ارتأينا أن نعرض التوجيهات في ميادين إن كانت محدودة فإن لها أهميتها في مستقبل البلاد، ومن شأن تطبيقها بعد الدراسة والتحصيل إعادة الثقة إلى النفوس، والحماس والأمل إلى القلوب، وأن تتكاتف جهود جميع العاملين المخلصين الذين يرغبون في خدمة شعبهم ووطنهم بجد وصدق وإن اختلفت منهم النزعات وتباينت الميول.



الادارة

كثير القيل والقال حول جهازنا الاداري الذي ألصقت به اتهامات مسيئة إلى سمعته وبالتالي إلى سمعة البلاد.

وإذا كان الواجب يفرض علينا أن نعترف بأن لهذه الاتهامات نصيباً من الصحة، فإن الانصاف يفرض علينا من جهة أخرى أن لا نصمم جهازنا الاداري كله بالضعف، ونسب إليه كل ما يتحدث به الناس من فساد. ونحن مصممون العزم على تتبع الداء واستئصال الفساد، وقد أحدثنا لهذا الغرض محكمة خاصة للعدل للضرب على أيدي من تسول له نفسه التلاعب بأموال الدولة وتعاطي الرشوة واستغلال النفوذ.

وبالاضافة إلى ما هو منصوص عليه في قانون الوظيفة العمومية من حقوق الموظف وواجباته فقد وطننا العزم على أن يسير جهازنا الاداري وفق المبادئ الآتية، وتتخذ التدابير المعروضة فيما يلي :

(1) المغاربة سواء فيما يتعلق بالشروط المطلوبة لتبيل الوظائف والمناصب العمومية. وهذا المبدأ الصالح قد اكتسب صبغة دستورية، واجتناباً لكل حيف أو محاباة يجب أن يباشر التوظيف عن طريق المباراة طبق ما ينص عليه القانون.

(2) ويستتبع احترام المبدأ السالف الذكر أن يكون الموظفون سواء فيما يرجع إلى الأجور إذا كان مستواهم واحداً وعملهم متشابهاً.

(3) يجب على الموظف أن يباشر مهمته الادارية في تجرد تام عن ميوله السياسية، وفي مقابل ذلك لا ينقل الموظف ولا يعزل، ولا يقدم أو يؤخر في ترقيه من أجل أفكاره السياسية، والقصد من هذا كله ضمان الاستقرار لأوضاعنا الادارية، واحترام أفكار الموظفين، وجعل الوظيفة في خدمة المواطنين.

ومن المسلم به أن النصوص التي تمنع على طوائف من الموظفين كل نشاط سياسي سيقى العمل بها جارياً.

(4) يجب أن تتوافر في أعضاء الدواوين الوزارية الكفاية والمروءة، لتصان للدواوين حرمتها بالنسبة للادارة وللناس.

(5) لا يكون التسيير بيد أعضاء الدواوين الذين هم موظفون سياسيون لا يتصفون بصفة الاستقرار والاستمرار فيما يرجع لقضايا الادارة ودراساتها وإيجاد الحلول لها، وينيط الوزير هذه المهمة بالموظفين القارين كالكاتب العام للوزارة الذي يمنح صلاحية عامة للتسيير، كما ينيطها برؤساء المصالح فيما يرجع لمأموريات خاصة.

(6) لوحظ أنه كثيراً ما تحدث عراقيل وصعوبات تحول دون تحقيق المشاريع المفيدة وسير جهازنا الاداري سيره المطلوب، ولهذا قررنا إنشاء جهاز حكومي للبحث عن الأسباب التي تعرقل سير الجهاز الاداري، وإيجاد الحلول اللازمة لها، وتبسيط المسطرات الادارية، وتوحيد الأجهزة المتماثلة المتفرقة وتركيزها، وتحديد الوسائل الكفيلة باجتنااب التبذير. ويجب أن ينجز الجهاز الحكومي المذكور عمله في مدة لا تتعدى سنة.

(7) لكي تسيير الادارة السير المجدي، وتنجز المهام في الآماد المحددة لها، ولبت روح الامتثال والاستقامة



في مباشرة الأمور يجب أن يكون الوزراء على علم تام بسير المصالح التابعة لهم، وسلوك الموظفين الذين هم إلى نظرهم، وهذا يتطلب منهم إجراء تفتيشات دقيقة منتظمة على إدارتهم المركزية والمصالح الخارجية بواسطة الأجهزة التي يتوفرون عليها، هذا علاوة على ما هو مناط بالوظيفة العمومية والمفتشية العامة الموجودة بالكتابة العامة للحكومة — من تفتيش ومراقبة على سير الأعمال.

(8) تحقيق اللامركزية، ليعطى للديمقراطية مدلول حقيقي، ويمكن للجماعات المنتخبة — محلية كانت أو إقليمية — أن تقوم بدورها على الوجه المطلوب.

(9) الضغط على مصاريف التسيير حتى يتأتى بالمبالغ المتوفرة مراجعة قيمة الأرقام الاستدلالية.

(10) تطبيق المنشور رقم 22 و. ع الصادر بشأن العقود المبرمة مع موظفي الاطارات تطبيقاً صارماً — وبتبع الترقى في نطاق هذا النوع من العقود.

(11) مراقبة عقود التوظيف مراقبة دقيقة من حيث الكفايات والسوابق الادارية.

(12) إعادة النظر في أجور موظفي المؤسسات العمومية والشبيهة بالعمومية والمصالح ذات الامتياز مع مراعاة مختلف أنواع النشاط داخل هذه المؤسسات، ومع مراعاة الانتاج ؛ ويجب أن تتم إعادة النظر في ذلك كله في أجل لا يتعدى ستة أشهر.

(13) ضرورة توعية الموظفين ليكونوا على المام بمشاريع الحكومة ومخططاتها وأهدافها، ولتقبلوا على العمل في الجهات المحتاجة إلى العناية الوافرة لاجراجها من حالة التخلف وجعلها تسير موكب التطور العام بالمملكة.

مراجعة التشريع

باشرت الحكومة منذ الاستقلال مراجعة عدد من النصوص التشريعية كان العمل جارياً بها طيلة عهد الحماية، غير أن نصوصاً غير قليلة صدرت في ذلك العهد لم تتناولها المراجعة وبقي العمل جارياً بها الآن على الرغم من تبدل الأوضاع. ولهذا قررنا إنشاء جهاز حكومي نكل إليه السهر على المراجعة حتى تطبق في عموم مملكتنا نصوص موحدة تراعي الوضع الجديد للبلاد والتطور الحاصل في جميع مرافقها. ويتعين على هذا الجهاز أن يقوم خلال سنة بإحصاء النصوص التشريعية التي يتركز عليها سير كل وزارة وفرز ما هو من اختصاص البرلمان مما هو من اختصاص السلطة التنظيمية، ليتمكن للحكومة أن تعرض على البرلمان مشاريع بتعديل ما هو داخل منها في نطاق القانون وليتمكن للوزير الأول والوزراء المختصين أن يعدلوا منها ما هو داخل في نطاق السلطة التنظيمية.

الميدان التربوي

إن الغاية التي يهدف إليها كل مجتمع بإقامة مؤسسات للتربية هي تهذيب النفوس وتنقيف العقول، وتكوين رجال يستطيعون بفضل هذا التهذيب وهذا التنقيف أن ينفعوا أنفسهم والمجتمع الذي يعيشون فيه، فالمؤسسات والمعاهد والجامعات التي تنشئها الدولة يجب أن تضطلع بهذه المهمة أتم اضطلاع وأكملها، وتوفر للأمة عددا من الرجال الذين يمكن أن يفيدوها في شؤون شتى من حياتها بالخبرة التي اكتسبوها، والمعرفة التي ظفروا بها، ولن تكون هذه الخبرة ذات شأن، وهذه المعرفة ذات قيمة إلا إذا ترتب عنها نمو الفرد واستعداده



لمساهمة مجدية في إرضاء الحاجات والمتطلبات التي يفرضها تطور الأمة ورقبها وازدهارها.

ولتحقيق هذا الهدف يجب :

(1) رفع مستوى التعليم :

ويستلزم ذلك :

- 1 — مراجعة البرامج والمناهج لتكون في مستوى النهضة العلمية والتطور المتواصل للأسرة البشرية.
- 2 — تكوين إطارات صالحة للتعليم واختيارها اختيارا نزيها من بين الاطارات الموجودة.
- 3 — الاستعانة بجميع الوسائل العلمية والتقنية الحديثة لتلقين المعلومات.
- 4 — العدول عن التناوب شيئا فشيئا تخفيفا على المعلم الذي يجهد التناوب ويقلل من عنايته بالتلاميذ.
- 5 — تشجيع التعليم الحر مع مراقبته.
- 6 — إجتناّب التساهل في الامتحانات بحيث لا ينتقل من فصل إلى فصل أعلى منه، ولا يحصل على الشهادات إلا الطلبة والتلاميذ الذين هم في المستوى الحقيقي المقدر للانتقال ونيل الشهادات بصرف النظر عن السن.

وبالإضافة إلى هذا نرى من الضروري تأليف لجنة لوضع الكتب المدرسية أو اختيارها، ويجب على هذه اللجنة أن لا تراعي في الكتب إلا صلاحيتها لما يكفل رفع المستوى التعليمي، وإن تصرف النظر عن مؤلفها ومكانتهم في الإدارة.

(2) الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي :

يجب تقوية العناية بالتعليم المهني والصناعي والحفاظة على ما هو موجود منه. فنحن نسعى لتكوين إطارات مفكرة ومبدعة، ولا نريد أن تبقى هذه الاطارات مشلولة لانعدام الوسطة بينها وبين اليد العاملة غير المتخصصة. وبالإضافة إلى ما تستدعيه مرافق المجتمع من تكوين عناصر متخصصة في جميع ميادين التخصص المهنية والصناعية، فإن التخصص يفتح بسهولة مجالات العمل في أوجه العمال المتخصصين ويجعلهم يحصلون على أجور مغرية تفوق أحيانا ما يحصل عليه خريجو التعليم العالي.

وتجب الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مراكز التكوين الحالية البالغ عددها 213 مركزا. إذ ليس من المعقول أن توجد هذه المراكز كلها ويبقى البلد يشكو خصاصة ويعاني نقصا في الكهربائيين والميكانيكيين ومسيري الفنادق والمطاعم والعاملين في المختبرات، وحتى المصورين والخياطين الممتازين.

ولزيادة العناية بهذا النوع من التعليم يجب فتح أبوابه في أوجه التلاميذ الذين أتموا دراستهم الابتدائية أو انقطعوا عن الدراسة في الطور الأول الثانوي ؛ وليس هناك ما يحول بين المتفوقين منهم وبين متابعة الدراسة التقنية والصناعية والثانوية والعالية.

ويجب على الآباء أن يطمئنوا إلى أن التعليم التقني والصناعي سيبقى مفتوحا باستمرار في أوجه أبنائهم الراسبين في الابتدائي والثانوي حتى لا يبقوا عرضة للضياع.



(3) نشر التعليم الفلاحي :

يجب بذل الجهود اللازمة لتقوية التعليم الفلاحي ونشره على نطاق واسع نظرا إلى أن الفلاحة هي ثروتنا الوطنية الأولى، وإلى أن أكثرية سكان مملكتنا يقتاتون منها، ويجب أن يستهدف التعليم في جملة ما يستهدف تكوين الطفل المغربي تكويننا يجعله وثيق الصلة بشؤون الفلاحة، وأن تحظى الفلاحة بالعناية في جميع مراحلها، وأن ترمي البرامج والمناهج إلى تحقيق هذه الغاية.

(4) توجيه الطلبة :

تجب العناية بتوجيه الطلبة توجيها يستجيب لاحتياجات الأمة. إلا أنه ينبغي أن توفق مصالح التوجيه بين تلك الاحتياجات ومواهب الطلبة حتى لا تقع أغلاط مضرة بهم وبالمجتمع.

(5) تقوية الصلات بين الطلبة والجهاز الإداري والتعليمي :

يجب توثيق عرى الاتصال بين وزارة التهذيب الوطني وبين الطلبة قصد إعادة الثقة إلى نفوسهم، وإشعارهم بعناية الدولة بأكلهم ومسكنهم وضمان مستقبلهم، وتبينة السبل التي تمكن من نشر الوعي بينهم، ووقايتهم مخاطر الانحرافات المضرة بمستقبلهم ومستقبل الأمة. كما يجب على وزارة التهذيب الوطني أن تشرکہم في مجالس الجامعات والكليات ليتفهموا المشاكل ويتبناها لحمل المسؤوليات.

(6) فتح المطاعم المدرسية :

يجب أن تعيد وزارة التهذيب الوطني فتح المطاعم المدرسية في أوجه التلاميذ.

(7) اجتناب التعليم العالي الذي لا باعث عليه إلا الأبهة :

تجب إعادة النظر في كل تعليم عال لا باعث عليه إلا الأبهة حتى لا يخرج لنا إطارات ضعيفة المعرفة والتكوين، كما يقع في بعض الكليات التي أنشئت وتكلف الدولة غالبا وهي لا تتوفر إلا على أساتذة يأتون من الخارج في فترات متقطعة، ولا يستطيعون أن يراقبوا الطلبة عن كثب ولا أن يتبعوا نشاطهم الدراسي.

كل ما سبق من مبادئ وتوجيهات يقتضي أن يكون الجهاز الإداري المشرف على التعليم في جميع مستوياته قادرا على تحقيق تلك المبادئ والأخذ بتلك التوجيهات، ومراقبة سير التعليم وتسيير الشؤون الإدارية مراقبة وتسييرا يشعر معهما الأساتذة والآباء والتلاميذ والطلبة والأمة جمعاء بحسن اضطلاع الجهاز الإداري بمسؤولياته والعناية بشؤونهم المعنوية والمادية.

الشبيبة

إن دور شبيبتنا الصاعدة وفتوتنا الناشئة في معركة البناء عظيم ؛ هذه الشبيبة التي يجب على الدولة أن تسهر بكل ما يتوفر لديها من وسائل، ويجمع لها من أدوات على تهذيبها وتوعيتها وتوجيهها الوجهة الصالحة، وإعدادها لتواجه مسؤوليات المستقبل بحكمة واقتدار، مثلما يجب على الآباء والأمهات والمنظمات القومية والمجتمع كله أن يعمل لذلك، فالفتيان والشبان أبناؤنا وفلذات أكبادنا وورثتنا وخلفاؤنا من بعدنا. فيجب أن تفهم الدولة والأسرة مشاكلهم، وتبيننا مشاغلهم، وترعاهم وهم ينمون ويكبرون، وتعيناهم على التغلب على العقبات



التي تواجههم في تلك المراحل الأولى من حياتهم. وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نخض أبناءنا على الصلاة وهم في سن السابعة، ونؤدبهم على تركها ابتداء من العاشرة، فلأنه أراد أن يظهر لنا مبلغ تكريم الله وتشريفه للإنسان عندما أناط به مسؤوليات وهو في تلك السن المبكرة، كما أنه صلى الله عليه وسلم أعطانا مثلاً نتخذه فيما يجب عمله بالنسبة لبقية الواجبات والتكاليف التي تدرب الطفل من صغره على الفضيلة، وتطبعه بطابع الأدب والمروعة، وتجعل منه إنساناً صالحاً واعياً قادراً على جلب المنفعة لنفسه ومجتمعه، ودرء المفسدة عن الوسط الذي يعيش فيه. ولاشك أن تعاون الدولة والأسرة على فهم نفسية الطفل، وحل عقده، وتوضيح ما يشكل عليه، والتدريج حياله بالصبر والحكمة في الطور الذي يكون فيه أكثر ما يكون عرضة لثورات نفسية، ونزوات عاطفية، وتخيلات فلسفية، سيجنبه مزالق الزيف والانحراف، ويجعله قوي النفس، نقي الضمير، شديد الإيمان، عظيم الهيام بالمثل العليا والتطلع إلى الأهداف السامية، أهلاً لأن نضع بين يديه المسؤوليات، ونلقي إليه بمقاييد الأمور في ثقة وطمأنينة.

ومن واجب الأسرة على الخصوص أن لا تخلط بين الحنو والتدليل، وتتردد بين العاطفة والعقل، فمهما كانت العاطفة قوية يجب أن لا يتعدى الحنو الحد المعقول له، وإلا ألحق بالأطفال أضراراً فادحة يندم عليها الآباء ولات ساعة مندم، فمن واجبه وهم عماد الأسرة والمثل الأعلى لأبنائهم والمعنون بقول الرسول عليه السلام «فالرجل راع في بيته وهو مسؤول عن رعيته» أن لا يتساهلوا مع الأطفال فيما لا يتبينون لصغرهم مضرتهم، وعليهم أن يتشددوا معهم إذا أنسوا منهم ميلاً إلى انتهاك الحرمات والتطاول على القيم والمقدسات التي حُب إلينا من الصغر تقديسها وتمجيدها، وزين لنا ونحن في ميعه الطفولة احترامها وتعظيمها، كالأحسان إلى الوالدين، والبرور بالأساتذة والمعلمين، وتوقير الكبار، ورحمة الصغار، والعطف على البائسين والمحرومين.

وإن مسؤولية الأمهات في تربية البنين والبنات وتهذيبهم لعظيمة. فكما عملن أثناء النضال التحريري على بث الوعي وتقوية الشعور الوطني في نفوس الفتيان والشبان ودفعنهم إلى ميادين التضحية والفداء لتحرير الوطن، فهن اليوم مدعوات إلى إعداد أجيال جديدة قوية النفوس مهذبة الأخلاق تسهم إسهاماً مجدياً في دعم جانب الاستقلال وتنمية مكانته وتشيد نهضة.

ونحن عندما أقررنا الحقوق السياسية للمرأة وأشركناها في الحياة العامة للأمة، وفتحنا في وجهها مجالات العمل الرسمي والحر لم نر في ذلك ما يناقض مهمتها الأساسية المقدسة ولا ما يصرفها عنها، بل كنا على العكس نعتقد أن ذلك — فضلاً عن أنه حق من حقوقها الطبيعية — سيكون حافزاً على مضاعفة العناية والاهتمام بشؤون الأسرة والمنزل، قصد ضمان السعادة لتلك الخلية الأولى من المجتمع، وتنشئة رجال صالحين.

فعلى المرأة أن تفهم هذا الدور وتقدره حق قدره في هذه المرحلة الحاسمة من بناء الاستقلال وتشيد نهضة المنشودة.

عناصر السياسة الاقتصادية

مازال المغرب رغم ضخامة وتنوع إمكانياته وثرواته يعيش في نطاق اقتصاد لا يمكن من استغلال تلك الإمكانيات وتفجير الطاقات الكامنة، لأنه اقتصاد لا يتجاوز سد الحاجيات الضرورية والملحة لتسعين في المائة من السكان، والحالة أن إزدياد المواليد في تصاعد مفرط، والانتاج في ركود، والدخل القومي في انخفاض. هذا مع ضالة رؤوس الأموال، وقلة الأطر، وضرورة إيجاد الشغل لتسعين ألف مواطن كل سنة.



فأصبح من الضرورة الأكيدة لكي تتوفر وسائل التطور لاقتصادنا وتحقق ظروف رفع مستوى المعيشة لشعبنا أن نجعل نصب أعيننا ونراعي في توجيه اقتصاد بلادنا متطلبين اثنين :

(1) تعبئة كل الطاقات وجميع الامكانيات التي تتوفر عليها البلاد كي نخرج مجتمعنا من محيط التخلف ونخلصه من قبضة الحاجة.

(2) أن ندرك تمام الادراك أن التعبئة وإن كانت ضرورية فإنها غير كافية مادام المغرب لا يتوفر على رؤوس الأموال والأطر الكافية للنهوض باقتصاده.

وبالتالي يجب الاعتماد على إعانة أجنبية واسعة النطاق، كما يجب أن تكون هاته الاعانة الأجنبية مهمة ووافرة لكي تكون مجدية ونافعة، ولكن دون أن تكون هذه الاعانة قيوداً لسياسة وطننا وحرية تصرفنا.

ولتحقيق هذين الهدفين يجب :

(1) تقوية الثقة بالدولة في الداخل والخارج.

(2) إعداد برنامج اقتصادي يستمر زمنا طويلا، يقع إنجازاه على مراحل قصيرة أو طويلة المدى.

(3) أن يكون للجهاز الحكومي والاداري الذي يعهد إليه بتنفيذ هذا البرنامج من المكانة والنفوذ المعنوي في الداخل والخارج، ومن الاستقرار في مزاولة نشاطه، ومن الوسائل ما يجعله قادرا على تأدية الواجب والقيام على الوجه الأكمل بالمأمورية المناطة به.

لهذه الغاية سنستعرض :

(1) محتوى البرنامج الاقتصادي :

— الفلاحة

— الصناعة

(2) الوسائل الكفيلة بإنجاز هذا البرنامج :

1 — ضرورة تحديد نظام اقتصادي واجتماعي

أ) الاختيارات فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية في المغرب

ب) النظام الاجتماعي

2 — مالية الدولة والاعانة الخارجية

محتوى البرنامج الاقتصادي :

إذا كان من واجب الدولة أن تشجع أكثر ما يمكن القطاع الخاص على توظيف رؤوس الأموال وتوجه هذا التوظيف إلى الميادين المنتجة حسب سياسة للقرض تشرف الدولة على إعدادها وتسهر مؤسسات القرض المنشأة لهذا الغرض على تطبيقها تطبيقا يجعلها ذات أثر ومفعول، فعلى الدولة كذلك أن تحل محل هذا القطاع الخاص وتقوم بالمبادرات الضرورية كلما ظهر عجزه في ميدان من الميادين وخصوصا منها الميادين الأساسية.



ويجب في هذا الصدد احترام قاعدتين اثنتين والعمل بمقتضاها :

— اجتناب كل منافسة عقيمة وغير مجدية بين القطاعين العمومي والخاص حتى يكون لنشاطهما مفعول متكامل لا متعاكس، نظراً لسعة مجال العمل لهذين القطاعين.

— يجب على المؤسسات المكلفة بالاستقبال ومصالح الأبحاث والدراسات لمشاريع توظيف رؤوس الأموال أن تكون لها خطة موحدة فيما يرجع لعلاقات بعضها ببعض، وفيما يرجع لعلاقاتها مع الخواص حتى يتسنى بلوغ الأهداف التي يرمي إليها تصميم التنمية الاقتصادية للبلاد.

— وبصفة عامة فإن العلاقات بين الإدارة وعموم المواطنين يجب أن يسودها جو من الثقة. وفي هذا الصدد يمكن للمجالس الاستشارية كالعرف التجارية والصناعية والغرف الفلاحية والنقابات المهنية إن هي توفرت على العناصر المسيرة الصالحة ذات الاعتبار والمكانة في الأوساط التي تمثلها تلك المجالس، أن تساهم بالحظ الأوفر في خلق تلك الثقة بين جميع العناصر المشاركة في إنعاش اقتصاد بلادنا.

(أ) في الميدان الفلاحي :

الاصلاح الزراعي

رعيا لضرورة تشغيل أكبر عدد ممكن من السكان ونظرا للواجب الملحق على عاتق الدولة لتحقيق تقدم واقعي للبوادي ورفع مستواها والنهوض بها، قررنا أن نقوم بإصلاح زراعي عميق يضمن إنتاجا فلاحيا أوفر ويمكن سكان البوادي من المشاركة بكيفية مباشرة وفعالة في النهوض بالبلاد.

وسيحضخ تطبيق هذا الإصلاح الزراعي لسياسة اقتصادية محكمة تحت مراقبة الدولة وبدافع منها وتساهم الجماعات المحلية في تحريكه.

وسيكون هذا الإصلاح بمثابة ثورة حقيقية في النظم الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية للبلاد.

وهذا يستلزم من طرف الدولة :

1) ضرورة ضم كل الأراضي الفلاحية القابلة للاستثمار الفلاحي إلى أصل مشترك.

وسيشتمل هذا الأصل على :

— الأراضي المخزنية

— أراضي الجماعات

— أراضي الجيش

— أراضي الأحباس

— كل أراضي الاستعمار الرسمي وأراضي الملك التي ستسترجع فيما بعد.

وسيضم إلى هذا الأصل حاصل التعويضات نقداً أو غلات الناتج عن فائض القيمة المترتب عن التجهيزات التي تقوم بها الدولة في الأملاك الخاصة.



(2) التوزيع:

القيام بتوزيع الأراضي المذكورة أعلاه توزيعاً عادلاً محكماً اقتصادياً لصالح الفلاحين.

(3) القيام بالاستثمار :

وجوب القيام باستثمار جميع الأراضي الفلاحية كيفما كان مصدرها ومالكها مع مساعدة الدولة الفنية والمالية. ولهذا فإن عمل الدولة سيتخذ شكلين مختلفين ويتصف بصفة خاصة حسب المناطق الجغرافية :

أ) ستباشر الدولة عملاً قوياً مركزاً في المناطق التي تسمح بذلك من الوجهة الفنية والتي يمكن أن يكون فيها هذا العمل مجدياً فيما يرجع لارتفاع الانتاج راجحاً من الوجهة المالية وقابلاً لأن يقوم به تدريجياً — بدلاً من الدولة — من يعينهم الأمر من الوجهة البشرية.

ويتعلق الأمر خاصة بأراضي الاستعمار والمناطق المسقية وبصفة عامة بجميع المناطق التي لها من الامكانيات والمؤهلات ما يجعل الوسائل الهامة المستخرجة لاستغلالها واستثمارها كفيلاً باستدرار الربح.

1) وفي هذه المناطق وابتداءً من أراضي الاستعمار الخاص والرسمي وأراضي الجيش وأراضي الأحباس وأراضي الجماعات والأراضي التي من المقرر استرجاعها في نطاق فائض القيمة ستؤسس وحدات حسب المبادئ التالية :

— إن الوحدات المغروسة لن تجزأ ولكنها ستستثمر وتدار شؤونها على طريقة التسيير المعمول بها حالياً مع إشراك العمال المشتغلين بها في الأرباح.

— القطع التي تكون وحدات فلاحية كفيلاً بإنتاج مستمر — يجب أن تكون ذات مساحة كافية تضمن لمن ستسند إليهم دخلاً سنوياً أدنى يمكنهم من استثمارها.

وحيث إن التوزيع يكتسي صبغة شخصية فإن على المستفيدين منه أن ينضموا في جمعيات ذات شكل تعاوني لإنشاء وحدات واسعة (خمسين هكتاراً من الأراضي المسقية وأربعمئة من الأراضي البور) ليسهل عليهم استعمال الآلات وشراء المواد اللازمة وتسويق المنتوجات.

— ستسلم القطع حسب نظام الكراء — البيع، وخلال مدة اختبار معينة فإن كل فرد أعطيت له قطعة وكان إنتاجها أقل من معدل الوحدة التي ينتمي إليها طيلة سنتين متواليتين تنزع منه تلك القطعة.

— إن القطع الموزعة لا يمكن تفويتها ولا تجزئتها.

— وستحدد كذلك كنانيش للالتزامات — التي ستضع مجموع القواعد المذكورة سلفاً — نظم الزراعة قصد تنظيم الانتاج بتعميم مزروعات صالحة للصناعة وزراعات صالحة لتغذية المواشي.

2) وفيما يرجع لمجموع المنطقة المذكورة أعلاه فإن القانون سيحدد استثمارها وستنزع من أصحابها بعد سابق إنذار وأجل معين كل الأراضي التي استثمرت استثماراً ناقصاً.

3) وسيقتصر على هذه المنطقة عمل الهيئة المكلفة بالاستثمار الفلاحي والمنطقة تنظيمياً لا مركزياً.



(ب) أما في جهات المملكة التي لا يمكن للهيئة السابقة الذكر أن تتدخل فيها :

- (1) فإن عملية المساعدة والمساندة والارشاد ستبقى متبعة.
- (2) كما سيتقوى تدخل الانعاش الوطني بتشغيل السكان قصد إدخال تحويل على أوضاع تلك المناطق.
- الدفاع والمحافظة على التربة — تقويم أحواض المنحدرات — التشجير.
- تنظيم المراعي وتحسينها.
- سدود صغرى وعملية تخفيف الأراضي المصابة بالفيضانات.
- (3) هذا وإن التشريع والقوانين الجاري بها العمل فيما يرجع للغابات سينظر فيها وستصحح وتطور وتنمى كي تصبح مطابقة لمتطلبات كل إقليم حتى نضمن بكيفية أحسن المحافظة على الثروة الغابية الوطنية مع تأمين المصالح المشروعة للجوار.

إن تطبيق هذا البرنامج يحتم إعادة النظر في أجهزة الدولة التي لها اتصال بالشؤون الفلاحية.

(ب) في الميدان الصناعي :

- (1) من الضروري نهج سياسة محكمة للتصنيع خصوصاً وأن المغرب يتوفر على تجهيز أساسي جيد، وإن كانت حظوظ الأقاليم منه غير متساوية.
- (2) ضرورة تعبئة رؤوس الأموال العمومية والخاصة معاً في سبيل التنمية، ودعوة رؤوس الأموال المغربية إلى التوظيف في القطاعات المنتجة والتي من شأنها أن تخلق مناصب للتشغيل والتوظيف بكيفية مستمرة، والتقليل من الاستهلاك لصالح الوفرة وتوظيفه في الميادين المنتجة مع اجتناب النفقات الباهظة في المشرع الكمالية.
- (3) اختيار الصناعات التي يجب إنشاؤها :
- الصناعات التي تتطلب وفرة من اليد العاملة.
- الصناعات التي تمكن من خلق الوظائف بنفقات قليلة.
- إحداث صناعات تحويلية للمواد الخام كلما كان اليقين من أن منتجاتها ستجد سوقاً للاستهلاك في الداخل وللتصدير في الخارج.
- إجتنا ب إنشاء صناعة كالية لا تبررها ضرورات التنمية الاقتصادية والتي لا تساهم فيها العناصر المغربية من يد عاملة ومواد وطنية بالحظ الأوفر.
- اجتناب الاحتكار والامتياز المطلق في إنشاء الصناعات.
- يجب أن تراعى في سياسة التصنيع الاتفاقيات التي يمكن عقدها في المستقبل بين بلادنا والسوق الأوربية المشتركة ودول المغرب العربي.
- تنشيط وتوسيع التنقيب عن النفط.



الوسائل :

(1) وجوب تحديد سياسة اقتصادية واجتماعية :

أ) رفع كل التباس فيما يخص المصالح الأجنبية بالمغرب :

— أراضي الاستعمار الرسمي وغير الرسمي التي يجب استرجاعها.

— المعادن : الزام الشركات المعدنية بمقتضى نصوص تشريعية بأن تكون مدخرات احتياطية، وتوفر قسماً من أرباحها خلال السنوات التي تحقق فيها الربح لاجتناب طرد العمال ومواصلة التجهيز في السنوات التي تنعدم فيها الأرباح.

— القطاع الثالثي : يجب القيام فوراً وبدقة بحصر الميادين التي تتحتّم مغربتها لرفع كل التباس.

ب) في الميدان الاجتماعي :

يجب على السياسة الاجتماعية أن لا تعنى فقط بالطبقة العاملة بل أن تهتم كذلك بالعاطلين وأن تواجه تصاعد ازدياد المواليد.

كما يجب على سياستنا الاجتماعية أن تبذل كل مجهود لخلق أكثر ما يمكن من الوظائف في كل سنة حتى تتمكن على الأقل من اجتناب تفاقم البطالة إن هي لم تستطع محوها وإزالتها والقضاء عليها مطلقاً.

أما سياسة التكوين المهني المخططة حسب سوق التشغيل الداخلي والخارجي فيجب أن تمكن من مغربة المناصب التي تشغلها الأطر الأجنبية في المغرب بكيفية منتظمة وتدرجية وتسد حاجيات البلاد في سائر الحرف اليدوية وتستخلص أنجع الفوائد التي تعود بالنفع العميم على الفرد والجماعة وذلك بتوظيف الفائض من اليد العاملة في الخارج.

(1) استعمال الوسائل الناجعة لحصر أثمان الأمتعة والخدمات التي تدخل في الاستهلاك العادي للمواطن وذلك لمدة معينة مطابقة للمدة التي يتم فيها النهوض باقتصادنا ورفع مستواه.

وإنه لمن العدل والانصاف أن تستقر وتثبت الطاقة الشرائية للعامل طيلة هاته المدة حتى يكون العامل في مأمن من تقلب الأثمان وتحولها.

لهذا وجب القيام بدراسات لصنع مواد وبضاعات في متناول الشعب تسهر الدولة على تحديد أسعارها ومراقبة جودتها وصنعها.

وهكذا يكون الأمر فيما يخص كذلك المواد الغذائية كالدهن والخبز والسكر، والشاي، والزيت والحبوب وغير ذلك، وكذا المواد غير الغذائية وذات الاستهلاك العادي كالدهان والصابون وبعض الملابس.

وستتبع نفس السياسة فيما يرجع للخدمات ؛ فزيادة على مجانية بعض الخدمات العمومية للمحتاجين كالتهذيب والصحة العمومية فإن أثمان استعمال بعض المصالح العمومية كالنقل الحضري والوطني ستحدد بكيفية تجعلها في متناول مجموع مستخدميها نظراً ورعياً لطاقتهم وإمكاناتهم الشرائية ونظراً لتكاليفهم العالية.



— وضع مراقبة على الولادة.

(2) السياسة المالية والاعانة الخارجية :

(أ) السياسة المالية :

— تقوية سياسة التقشف التي دخلت في حيز التنفيذ منذ سنة 1964.

— حذف جميع الاعتمادات غير الضرورية لسير الادارات أو التقدير منها.

— حذف الاعتمادات المالية غير المنتجة أو على الأكثر حصرها في مستواها الحالي.

— تخصيص التوفير المحقق بهاته الوسيلة للقطاعات المثمرة.

— يوقف حق مجانية بعض الخدمات العمومية كالتعليم الثانوي والعالي والمعالجة الطبية على المعوزين وحدهم.

— ترخيص وتشجيع التعليم الحر وإنشاء العيادات الخاصة.

— اتخاذ نظام جبائي ونهج سياسة للقرض من شأنها أن تقلل من الاستهلاك وتنمي الوفرة وتوظيف الأموال في الميادين المثمرة.

— إن ضخامة المداخل والمصاريف العمومية وكثرة المؤسسات العمومية وتعدد المنشآت العمومية والشبهة بالعمومية تحث على استبدال المصالح الحالية للمراقبة بجهاز واحد للمراقبة يتوفر على الوسائل الكافية التي تجعله قادرا على التدخل بما يعوز النظام الحالي من سلطة وسرعة وجدوى.

(ب) الاعانة الخارجية :

إن المجموعة الاقتصادية الأوربية التي هي مصدر من مصادر رؤوس الأموال والأطر ومنفذ لمتنجاتنا الفلاحية والمعدنية ولقائضنا من اليد العاملة يجب أن تكون لعلاقات المغرب بهاته المجموعة مكانة ممتازة، مع المحافظة على أحسن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع باقي الدول الأخرى.

وفي انتظار تشييد مجموعة اقتصادية في نطاق المغرب العربي يجب علينا أن نبحت مع الدول المجاورة عن وسائل تنسيق سياساتنا الصناعية إما باتفاق مباشر وإما عن طريق الأمم المتحدة، وذلك لاقرار تبادل المصالح وتأمين إرضاء حاجيات المغرب من موارد الطاقات بأثمان منخفضة، وإيجاد أسواق واسعة لصرف ما ينتجه المغرب.

الخاتمة

لم تخرج أمة من حالة الحجر والاستعباد إلى حالة الرشد والانعتاق إلا وجدت أمامها مشاكل متراكمة ومصاعب جمة، وتحلها في الزمان، ووجدت نفسها مضطرة إلى ركوب عدد من التجارب، والتقلب في مجموعة من الأطوار قبل أن ينتظم سيرها في السبل القومية، وتستقر فيها الأوضاع على أسس سليمة ملائمة لمميزاتها السلالية وتقاليدها القومية وواقعها وعبقريتها، وملبية لاحتياجاتها الحقيقية.



فخروج أمة من طور إلى طور، وانتقال المسؤولية من يد إلى يد، واختلاف مجالات النشاط بين اليوم والغد، أمور تنجم عنها عواقب وآثار تستمر الأعوام المديدة والسنين الطوال، كما أن محاربة التخلف واللاحق بركب التطور والتقدم، واختيار أقوم المناهج الاقتصادية والاجتماعية قضايا تتطلب تضحيات وبذل جهود، وتستلزم تعبئة شاملة تنسى فيها مصلحة الفرد في سبيل مصلحة الكل.

وإذا كان شعبي قوي الاحساس، كثير النشاط، شديد الاهتمام بالمشاكل التي تواجهه والصعاب التي تعترضه فلأنه شعب يقظ طموح ذو ماض مجيد، تواق إلى بعث أمجاده، وإحياء عظمته، وتشبيد صرح النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تقدم ضناعي وتقني يضمن لأبنائه السعادة ولراياته المجد والفخر، وقد أعطيت هذا الشعب من الحريات، وأقررت له من الحقوق وأقامت له من المؤسسات ومكنته من وسائل التعبير ما هو خليق به وجدير، ولذا فأنا عازم كل العزم على المحافظة على أنظمتنا الديمقراطية العادلة المتحررة التي تنعدم بانعدامها لذة الحياة وتفقد بفقدها حلاوة العيش.

وأنا بما أناطه الدستور بي من مسؤوليات، وألقى على كاهلي من واجب المحافظة على وحدة الأمة والسهر على مصالحها عازم على أن أدفع بكل ما أوتيت من قوة عجلة التقدم بأمتي إلى الأمام، وأسير بها قدما في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا ينثنى لي عزم ولا تن لي إرادة، متيحاً الفرص لجميع الكفايات مرحباً بكل من يريد العمل مخلصاً من أبناء أمتي لتحقيق تقدمها ورخائها، فبإني مفتوح في أوجه الجميع، وأمل قوي في ممثلي أمتي بالمجالس التمثيلية. ويدي ميسوطة لرعاياي كافة دون تمييز، لأنهم جميعاً أبنائي، لا يفضل أحد أحدا عندي إلا بقدر ما له من كفاية، وما يتوفر فيه من حسن النية وطيب الاستعداد، وشدة الاقتدار على ضبط نفسه وكبح جماحها وصرفها عن أنانياتها وشهواتها.

الثلاثاء 17 ذي الحجة 1384 — 20 أبريل 1965